Al-Noor Journal for Humanities, Vol. 4 No.2, 2026 (105-109)
ISSN: 3005-5091 **DOI:** https://doi.org/10.69513/jnfh.v4.i2.a15

مجلة النور للدراسات الإنسانية

https://jnh.alnoor.edu.iq/

ترجيحات ابن الأنباري في كتاب الإنصاف دراسة نحوية في مسائل مختارة

حيدر محمود عبد الرزاق

كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة النور، الموصل، العراق

Article Information

Article history:
Received: 11 September 2025
Revised: 15 October 2025
Accepted:25 October 2025

***Keywords*:**
The Basrans,
the Kufans,
Ibn al-Anbari,
al-Insaf

Corresponding Author
Haider Mahmoud Abdul Razzaq
Haiderr1945@gmail.com

المستخلص

كثر الخلاف بين مدرستي النحو البصرية والكوفية في مسائل عالجوها في كتبهم ومناظراتهم، وأصبح - غالبا - أن يتبنى اللاحقون من النحاة آراء من سبقوهم ، وربّما اتَّخذها بعضهم مسلمات فيما يتبنون من آراء، ومن الكتب التي عنيت بهذه الخلافات كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (ت) ٥٧٧هـ) الذي جمع فيه معظم هذه المسائل، فقد بلغ ما جمعه في هذا الكتاب (١٢١) مئة وإحدى وعشرين مسألةً وقف في كثير منها إلى جانب البصريين. وظهر لي وأنا أقرأ في هذا الكتاب القيم أنّ ميلَ ابن الأنباري إلى رأي إحدى المدرستين يحتاج إلى تأمُّل ، ومراجعة قد تصل بنا إلى تبني رأياً لا يتوافق مع رأيه لذا وقع اختياري على خمس مسائلَ وقف فيها إلى جانب البصريين، وظهر لي بعد دراستها أن الرأي الكوفي يرجح فيها على الرأي البصري، واجتهدتُ في تبيان ذلك.
وقامت خطة البحث على تناول كل مسألة من هذه المسائل الخمس منفردة ، مراعيا في ذلك ورودها في كتاب الانباري والمسائل هي :
الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم .
القول في ناصب الاسم المشغول عنه .
القول في نداء الاسم المحلّى بـ (أل).
هل يجوز العطف على الضمير المخفوض.
منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.
وتركت الباب مفتوحاً أمام الباحثين ليسلكوا السبيل نفسه خدمةً للغتناالعربية المجيدة .... وَمِنَ الله التوفيق.
الكلمات المفتاحية: البصريون، الكوفيّون، ابن الأنباري، الإنصاف

DOI: https://doi.org/10.69513/jnfh.v4.i2 a15 ©Authors, 2026, College of Education, Alnoor University.
This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Ibn al-Anbari's Preferred Grammatical Opinions in Al-Insaf: A Syntactic Study of Selected Issues

H M Abdul Razzaq

College of Education for Humanities, Al-Noor University, Mosul, Iraq

Abstract

Disagreement has long persisted between the two grammatical schools of Basra and Kufa regarding various issues addressed in their books and debates. It has become common for later grammarians to adopt the views of their predecessors, sometimes treating them as unquestionable truths in their own positions. Among the works that have focused on these disagreements is Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf by Ibn al-Anbari (577 AH), in which he compiled most of these issues. The book includes 121 issues, and in some of them, he sided with the Basra school.
Today, I encountered a matter in this book-namely, Ibn al-Anbari's inclination toward one school's opinion that calls for reflection and reconsideration. This may lead us to adopt a view that differs from his. Therefore, I have

Al-Noor Journal for Humanities, Vol. 4 No.2, 2026 (105-109)
ISSN: 3005-5091 **DOI:** https://doi.org/10.69513/jnfh.v4.i2.a15

chosen five issues in which he sided with the Basrans, and after studying them, I found that the Kufan opinion is more compelling. I have endeavored to clarify this.

The research plan is based on examining each of these five issues individually, following their order in Al-Insaf, as follows:

1. The disagreement over the origin of noun derivation.
2. The view of (nasib al-ism al-mashghul 'anhu).
3. The view on vocative usage of nouns prefixed with “al-".
4. Whether it is permissible to conjoin (with "wa") a genitive pronoun.
5. Preventing declension of words that are normally declinable in poetic necessity The door remains open for researchers to follow this path in service of our noble Arabic language. And from Allah Al-Mighty comes success.

المقدمة

المسألة الأولى : ((الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم

((ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم - وهو العلامة وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السّمو - وهو العلو)) (الأنباري، 1998م: 171) (1).

هذه هي المسألة الخلافية الأولى التي عرضها ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) ويبدو أنّه يعدّها الأهم فيما عالج من مسائل خلافية.

في البدء سأذهب لاستقصاء معنى الوسم ((الوسم الكي والجمع وسوم ، وقد وَسَمه وسماً إذا أثر فيه بسمة ، وكي والهاء عوض عن الواو واتّسم الرجل إذا جعل لنفسه سمة، والميسم اسم للآلة التي يُوسم بها ، واسم لأثر الوسم)) (ابن منظور، 1996م: 15/ 302-303) (2).

ويلاحظ قرب المعاني من أصل (الاسم) الذي هو علامة على الشخص الموسوم بصفة معيّنة ، ويرى الفاكهي في حد الاسم ((هو كلمة دلتْ على معنى كائن في اسمها أي في الكلمة نفسها، والمراد بكون المعنى في نفسها أن تدلّ عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها)) (الفاكهي، 1988م: 46)(3)والمراد أنّها تُدلّ عليه بنفسها أي على المسمّى، فإذا ذكر اسم ما كان علامةً على مُسَمَّى بعينه.

والبصريون يرون أنّه من السمو وهو العلو ((يقال سما يسمو إذا علا ومنه سمّيت, السماء سماء لعلوها، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته في المعنى...فلمّا سما الاسم على مسمّاه، وعلا على ما تحته من معناه دلّ على أنّه مشتق منه)) (الأنباري، 1998م: 1/ 17) (1).

والسؤال: كيف يسمو الاسم على مسمّاه ؟ أهو غيره ؟

فإذا كان الوسم هو المسمّى نفسَه فكيف يعلو على بعضه؟ الشيء يعلو على غيره . نقول: هذا أسمى من هذا على صيغة اسم التفضيل، بمعنى هو غيره ولذا صحَّ أَنْ يَسْمو عليه... فالسمو أي العلو المرتفع بذاته، والعالي على غيره، وقد لا يعلو، فهو العالي بالنسبة لهذه البناية ، وليس كذلك بالنسبة لتلك البناية الأعلى، فالسُّمو صفة في أصله ، ولم يوضع اسما لشيء سامٍ على عكس ما نجد في (الوسم) العلامة التي تُميّزُه لذاته أي تجعل له علامة يعرف الاسم بها، فالأسماء متباينة لأنها موسومة بصفاتٍ تميّزها من سواها فالسمة عين المُسَمَّى.

... ويتمسّك ابن الأنباري برأي مَنْ يقول: إنّ الاسم من السمو لأنّ الاسم يسمو على الفعل والحرف في كونه يخبر عنه ويخبر به، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، ولهذا يرى البصريون أن الاسم قد سما على الفعل والحرف ، فدل ذلك على أنَّ السمو هو الأصل (الأنباري، 1998م: 1/ 18) (1)

ونقول: إذا أجازت اللغة للاسم أن يكون مخبرا عنه ومخبرا به وليس كذلك الفعل والحرف فأيّ علاقة لما ذكروا باشتقاق الاسم؟ وما علاقة هذه الميزة بسمو الاسم على مسمّاه؟

ويحتج ابن الأنباري للبصريين بوجوه خمسة حسبها تؤيّد رأيهم أخذها من تقلبات السمو من جهة اللفظ وعلى الوجه الآتي :

الوجه الأول: يرى البصريون أن القاعدة الصرفية تقول: إذا حذِف لام الكلمة عوّض في بدايتها همزه مثل (بنو) حذف اللام فعوّض عنها بالهمزة فقيل (إبن) وإذا حذف فاء الكلمة عوّض عنها في آخر الكلمة بالهاء مثل (وَعْد) فقالوا: (عِدَة) وكذلك (اسم) في أوله همزة يعني أن لام (سَمَوَ) محذوف فهو أي الاسم مشتق من السمو (الأنباري، 1998م: 1/ 18) (1) والردّ على قولهم هذا من جهتين الأولى: لقد استدرك (حسن حمد) الذي قدّم للكتاب عليهم بعدم اطراد هذه القاعدة في هامش الصفحة (١٨) بقوله : (يوجد في كلام العرب ما حذف لامه وعوّض بالهاء في آخره مثل (عزّة - كرة - جهة - صفه وغيرها كثير) والثانية : ما علاقة حذف الواو من (السمو) أي الارتفاع بهمزة (اسم) والكلمتان مختلفتان؟ والقاعدة التي احتجّ بها البصريون وسار على هديهم ابن الانباري من حذف حرف وتعويض آخر عنه كان في الكلمة نفسها وليس بكلمة ثانية.

الوجه الثاني: يقول البصريون: لو أنّ الاسم مشتق من (الوسم) لقلنا (وَسَمْتُهُ) وليس (أَسْمَيْتُه) (الأنباري، 1998م: 1/ 18-19) (1)...ونحن نسألهم: أليس لكل صيغة تشترك مع غيرها في المادة اللغوية يراد بها أن تعبر عن معنى يميزها من سواها؟ فالسمة هي العلامة ولكل موجود علامة، والاسم دال على ذات بعينها، فالسمة والاسم وإن تشابهت بعض أحرفهما وقرب معناهما إلا أن الاختلاف يبقى حاصلاً من اختلاف الصيغة المعبر بها عن الشيء، فهناك تشابه بينهما وهناك اختلاف.

الوجه الثالث: يقول البصريون نحن في تصغيره - يقصدون الاسم - نقول:-(سُمَيّ) ولو كان مشتقا من (الوسم) لقلنا في تصغيره (وسَيْم) (الأنباري، 1998م: 1/ 19) (1)... ما ذكروه ليس بحجّة (فَسُمَي) تصغير (اسم) و (وُسيم) تصغير (وَسْم).

لكل كلمة تصغيرها الخاص بها، فأي علاقة لاختلاف تصغيرهما بأصل اشتقاقهما ؟الاختلاف جارٍ حول (السمو) الارتفاع و(السمة) العلامة، ونحن عندما نصغّر (الاسم) لا نصغّر فيه (العلو) أو (العلامة) نحن نُصَغره كونه كلمة قالت بها اللغة...والوجهان الرابع والخامس جوابها كجواب الحجّة الثالثة ..

والخلاصة أن اللغة تنساب باتجاه كون الاسم مأخوذا من الوسم كما قال الكوفيون...

المسألة (12) 85/1

القول في ناصب الاسم المشغول عنه

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم (زيداً ضربته) منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدّر والتقدير فيه (ضربت زيداً ضربة) (الأنباري، 1998م: 1/ 85) (1) فالكوفيون لا يقدرون فعلا محذوفا دلَّ عليه الفعل المذكور فهم يرون أنَّ زيدا منصوب بالفعل (ضربت) فقولنا (زيداً ضربتُه) جملة واحدة والبصريون يرونها جملتين، والذي يبدو مسايراً لتراكيب اللغة أنّ الاستعمال قد استغنى عن هذا المحذوف وجوباً، وفُهمت الجملة بدونه فلا حاجة لتقديره ... ويشبه الكوفيون جملة (زيدًا ضربته) بـ (أكرمتُ أباك زيدًا) وأنّ زيداً منصوب بالفعل أكرمت، فينبغي أن يكون (زيدًا) في قولنا (زيدًا ضربته)منصوبا بالفعل كذلك، ويَرُدّ البصريون على الكوفيين أن (زيداً) في قولنا: (اكرمتُ أباك زيداً) بدلاً من (أباك) وجاز أن يكونَ بدلا لأنه تأخّرعن المبدل منه (الأنباري، 1998م: 1/ 86)

ISSN: 3005-5091 **DOI:** https://doi.org/10.69513/jnfh.v4.i2.a15

(1)... والرد على اعتراض البصـــريين أنّ الكوفيين لم يقولوا ببدليةِ (زيداً) في جملة (زيداً ضـــربته)، وإنما أرادوا أن يبّينوا أن(زيدا) قد أوضح الضمير المتصل في (ضربته) فهو زيدٌ نفسه .

وأعود للمسألة نفسها فأقول : لو قلت: (زيداً ضربت) أكون قد قدّمت المهم ولو قلتُ (زيداً ضـربته) فقد ذكرت الهاء توكيداً لزيد وتذكيرا به خشـــيه أن يُنســـى زيدٌ لورود ما حقه التقديم عليه وهو الفعل أو يَظُنُّ الســـامع أَنَّكَ قصـــدت غير زيد، فجاءت الهاء للتذكير به فهي جملة واحدة، ومنطق اللغة لا يحتمل في هذا الموضـــع فعلين، فلو كانت (ضربتُ زيداً) جملة مستقلة فعلى مَنْ يعود الضمير - الهاء - في جملة (ضربته)؟ وكان على الذين يرون أن (زيداً ضربته) جملتان أن يسألوا أنفسهم لِمَ قالوا: (زيداً ضربته) ما دامت جملة (زيداًضربتُ) قد أوفت بالغرض؟

ويرى ســـيبويه أنّ الذي قدم زيداً في قولنا: (زيداً ضَـــربتُ) الاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير(سيبويه، 1999م: 1/ 133) (4).

ويرى البعض أنّ ناصبه - أي ناصب الاسم المتقدم على فعله المشغول بضـميره فعل مضـمر وجوبا لأنه لا يُجمع بين المفسِّر والمفسّر (ابن عقيل، 1964م: 2/ 94) (5)، ويلاحظ قولهم مضمرٌ وجوبا - فإذا كان إضماره واجبا فما حاجة اللغة اليه؟

كما نَردّ هنا على البصـــريين الذين يعترضـــون على الفراء الذي يقول:الفعل عامل فيهما أي في الاســـم والضـــمير معا وهذا يعني في عرفهم بلزوم تعدي الفعل الى واحد إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة وهو خرْمٌ للقواعد (السيوطي، 1998م: 3/ 107) (6)، وأرى أنَّ الفراء لم يقل : إنّ في الجملة مفعولين ، وإنَّما أراد أن يقول : إنّ الاسم الظاهر المتقدم هو الضمير المتأخر المتصل بالفعل نفسه وليس مفعولاً آخر

... وحتى لا أغادر المسألة وفيها كلام آخر أقول : يجيز النحويون رفع (زيداً) على الابتداء و يجعلون جملة (ضربته) خبره وهم بهذا التقدير يمنحون الجملة قوَّةً وثباتاً.

ولو عدنا إلى الكتاب لسيبويه نجده يقول عن المسألة نفسها (النصب عربيٌّ كثير والرفع أجودُ لأنّه إذا أراد الأعمال فأقرب إلى ذلك أن نقول : (ضربتُ زيداً)، و (زيداً ضربتُ) (سيبويه، 1999م: 1/ 135) (4)

ويُفضّل ابن الخباز (ت ٦٣٩) رفع الاسم المشغول عنه بدلاً من تقدير فعل مضمر قد نصبه (ابن الخباز: 1/ 411) (7)

ويرى صـــاحب الإرشـــاد إلى علم الإعراب أنّ الرفع أجود لئلا يلزم الإخبار قبل الذكر (الكيشي: 95) (8)

ويلاحظ أن النحويين ينكرون إضمار فعل ويفضلون عليه رفع الاسم المشغول عنه تمشيا مع منطق اللغة....

المسألة (٤٦) من ٣١٢-316

القول في نداء الاسم المحلّى بـ (أل)

يقول البصـــريون في (يا الغلامان): (أل) تفيد التعريف و(يا) النداء تفيد التعريف وتعريفان في كلمة لا يجتمعان، ولم يبينوا لمَ لا يجتمعان؟

... في حين أجاز الكوفيون ذلك لوروده في الكلام نحو (يا الرجل) (يا الغلام) مستشهدين بقول الشاعر:

فيا الغلامانِ اللذانِ فرّا إيَّاكُما أنْ تعقباني شرا (ابن الأنباري، 1998م: 312/1) (1)

... ويقولون لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلمنحو (يازيدُ) بل يجب أن يُعَرّى (زيد) عن تعريفه ، ويُعَرّف بالنداء فقط (ابن الأنباري، 1998م: 312/1) (1)

... ويلاحظ أنّ ما قيل لا سند له فـــ (زيد) في قولنا (يا زيد) اسم يدل على مُسَمّاهُ ، فهو معروف لكلّ مَنْ يعرف المسمّى زيد، فهو إشـارة جامعة مانعه و(يا) النداء دعوة لهذه الذات لغرض يرمي اليه الداعي ، فـــ (يا) بمثابةالفعل (ندعو) أي (أدعو زيداً) (السيوطي، 1998م: 2/ 25) (6)...

وأمَّا قولهم (يجب أن يُعرَّى زيد من تعريفه، ويعرَّف بالنداء فقط مردودٌ لأنهم لم يبيّنوا كيف يُعرّى العلم من (تعريفه) وهو من أكثر المعارف تعريفا (الاسترابادي: 2/ 333) (9)

... أمـا إجـازة الكوفيين الجمع بين تعريفين (النـداء والالف واللام، والنداء والعلم) فلورود ذلك في كلام العرب مثل : (يا الرجل - يا الله - يا الغلامان -يا التي) (الأنباري، 1998م: 312/1) (1).

يقول ابن الأنباري :لا حجَّة للكوفيين في ايرادهم قول الراجز :

فيا الفلامان اللذان فَرَّا

إذ التقدير كما يرى (فيا أيها الغلامان) وأن هناك موصـــوفا محذوفًا قامت الصـــفة مقامه، أقول: لم يُقدّر ابن الأنبارى ذلك المحذوف لنرى ما إذا كانذلك يتماشـى مع اللغة ، وينسـجم مع تعابيرها أم ليس كذلك ؟ هذا أولا وثانيا : الأقرب إلى اعراب (الغلامان) هو البدل ، والبدل على نيـة تكرار العـامل (الأنبـاري، 1998م: 314/1)(1) بمعنى أنَّ (الغلامان) منادى بـــــ (يا)، والذي يعنينا في هذا المقام أن التعريفين (النداء والألف واللام) وجدًا في كلام العرب. ... وعن قول الشـــاعر: فديتك يا التي تيَّمتِ قلبي يقول ابن الأنباري: ((سَـــهَّل ذلك أَنَّ الألف واللام من (التي) لا تنفصل منها فنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية، فتســـهّل دخول حرف النداء عليها)) (ابن عصـــفور، 1996م: 266) (10).

وسـواء أمكن فصـل الألف واللام عَمّا اتصـلتْ به أولم يمكن، فالواقع يقول: إن (يا) النداء دخلتْ على ما فيه الالف واللام كما أن ما اتصلت به الألف واللام معرفة فاجتمع تعريفان.

... والـذي يقرأ تعليق ابن الانبـاري على قول المتكلمين في الـدعـاء (يـاالله) وإجابته على هذا بطرقٍ ثلاثة يدرك مدى تَعَسّـــفه . من ذلك قوله: إنّ الألف واللام عوضٌ عن همزة (إله) فنزلت منزلة حرف من الكلمة نفســها، وإذا تَنَزّلتْ منزلةَ حرف من الكلمة نفســها جاز دخول النداء عليه (الأنباري، 1998م: 314/1) (1)... الخ

من خلال ما تقدم نرى أنّ الأدلة التي سـاقها البصـريون لا تقوى على دحض ما أورده الكوفيون من نصـوص تجيزُ دخول حرف النداء على المعرف بالألف واللام وعلى العلم.

المسألة (٦٥) 3/2- ١٢

هل يجوز العطف على الضمير المخفوض

"ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز العطف على الضـمير المخفوض وذلك نحو قولك (مررت بك وزيدٍ)وذهب البصـــريون إلى أنَّه لا يجوز" (الأنباري، 1998م: 3/2) (1)

ودليل الكوفيون على جوازه أنه جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب قال تعالى:((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَـاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)) النسـاء(1)بالخفض وهي قراءة أحد القراء السـبعة وهو حمزة الزيات، وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصـرف والأعمش ورواية الأصـــفهـاني والحلبي عن عبـد الوارث (الأنبـاري، 1998م: 3/2) (الأنباري، 1998م: 3/2) (1)

وجاء في معاني القرآن للفراء :((قال حدثني شـــريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم أنّه خفض الأرحام)) (الأنباري، 1998م: 77/1) (1)

وأما قول البصـريين إنّه لا يجوز العطف على الضـمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ((ليس ذلك بلازم بدليل قراءة ابن عباس والحســـن (تساءلون به والأرحام) وقرأ حمزة بجر الأرحام)) (البواب، 1982م: 38) (11)

ويورد الكوفيون اســـتشـــهـادات أخرى من الـذكر الحكيم والشـــعر (الأنباري، 1998م: 2/4-6) (1)

وأما البصـريون فاحتجوا بأنْ قالوا: ((إنّما قلنا إنه لا يجوز، وذلك لأنّ الجار مع مجروره بمنزلة شـيء واحد.. فكأنك قد عطفت الاسـم على الحرف الجـار وعطف الاســـم على الحرف لا يجوز)) (الأنبـاري، 1998م: 6/2)(1)

والجواب على ذلك: لِمَ لا نقول لقد عطفنا الاسم على الضمير أليس هو جزء شـــبه الجملة ؟ ثم إنَّ العطف يكون على الشـــيء الذي ينضـــحُ بالمعنى وهو هنا الضـــمير المعرفة الدّال على المســـمّى في قولنا : (مررتُ بكَ وزيدٍ) فاذا كان حرف الجر قد اتصل بالضمير لأداء معنى ، فالضمير لا يَتَغَيَّر من جوهره شيء ، والملاحظ أنَّ العطف قد أشرك الاسم المعطوف. بالمعنى مع الضمير المخفوض وَتَمَّ الكلام.

ويضـيف ابن الأنباري: ((ومنهم - يقصـد البصـريين - مَنْ تَمسكَ بأنْ قال : إنّما قلنا ذلك لأنَّ الضـمير قد صـار عوضـاً عن التنوين، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل

Al-Noor Journal for Humanities, Vol. 4 No.2, 2026 (105-109)
ISSN: 3005-5091 **DOI:** https://doi.org/10.69513/jnfh.v4.i2.a15

على اســـتوائهما أنهم يقولون (يا غلامِ) فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين ... الخ) (الأنباري، 1998م: 6/2) (1) فهم لم يوضّـــحوا كيف صار الضمير عوضا عن التنوين فلا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين ، ويؤكدون رأيهم هذا بقولهم (يا غلامِ) فقد حذفتْ الياء كما حذف التنوين وجوابنا على مَنْ قال إنَّ الياء محذوفة أليســتِ الكســـرةُ دليلا عليها؟ ثمَّ إننا نلحظ وجودها ، فلولاها ما كُنّا لنتبيَّن لمن يعود الغلام هذا أولاً وثانياً: كيف أصبحَ الضمير عوضاً عن التنوين؟ التنوينُ حركة أضيفت إلى حركة مثلها فأحدثت نغمةً أسميناها (تنوينا) فالتنوين لا يضـــيف معنى زائداً على الكلمة فنحن نقول : (يا زيدُ) بالنباء ونقول (هذا زيدٌ)بالإعراب ، وزيدٌ اسم دَلَّ على مُسَمّى في كلتا الحالتين، ثم إنّ الضمير عمدةٌ فلِمَ لا يصح العطف عليه ؟

... ومنهم - أي من البصريين - مع تمَسّكَ بأنْ قال: أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضـــمر المجرور على المظهر المجرور فلا يجوز أن يُقال: (مررت بزيد وَكَ) فكذلك ينبغي أنّ لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضـــمر المجرور فلا يقال: (مررت بك وزيد)... الخ (الأنباري، 1998م: 7/2) (1) من المعلوم أن الكاف وســـواها من الضمائر المتصلة إذا أردنا عطفها على غيرها وصلناها بغيرها حرفًا كان أو اســـمًا، فنقول مثلا: (مررت بريد وأخيك أو بزيد وبك) أما العكس أي عطف الاســـم الظاهر على الضـــمير المجرور، فعطفه لا يستوجب اتصاله بشيء آخر فيمكننا القول: (مررت بكَ وزيدَ).

... ويورد ابن الأنباري إجابات البصـريين على استشـهادات الكوفيين من ذلك على ســـبيل المثال قولهم لا حجّة للكوفيين في عطف الأرحام على الضـــمير الهاء في (بهِ) من وجهين: أنّ الأرحام ليســت مجرورة بســـبب عطفها على الضـــمير الهاء وإنما هو مجرور بالقســـم وجواب القســـم (إن الله كان عليكم رقيبا) أو أنَّ الأرحام مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره وبالأرحام(الأنباري، 1998م: 7/2) (1)، ونحن نقول: لو كان وجود الباء ضـــروريا لما حذفت - على افتراض أن هناك ياء محذوفة - أما قولهم إنها - أي الأرحام - مجرورة بالقســـم فنحن بذلك تذهب باللغة من المعلوم الواضح إلى المجهول المعّمى...

... وجواز عطف الاسم الظاهر على الضـمير المجرور قال به أغلب النحويين . جاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ((قال الناظم - يقصـــد ابن مالك –((وليس عود الخافض عندي لازما وفاقاً ليونس والأخفش إذ أتى في النظم والنثر الصـــحيح، فمن النظم قوله : فاذهب فما بك والأيام من عجب)) (الأنباري، 1998م: 170/3) (1)

ويضـيف الصـبّان في حاشـيته ((وهو كثير في الشـعر ومن قراءة ابن عباس والحســـين وغيرهما (تســـاءلون به والأرحام)" (الصـــبان، 2002م: 3/ 171) (12)

وفي المسألة مذهب ثالث وهو إذا أكد الضـمير جاز نحو (مررتُ بك أنت وزيد) وهو مذهب الجرمي والزيادي (الصـــبان، 2002م: 3/ 171) (12)

ممّا تقدم يتّضـح لنا أنّ العطف على الضـمير المجرور ورد في الذكر الحكيم وفي لسان العرب ولا شك في قبوله...

المسألة (٧٠) ٢ / ٣١ ـ ٥٨

منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر

أجاز الكوفيون منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ومنع ذلك البصـريون (الأنباري، 1998م: 31/2)(1). إلا أنّ الكوفيين لم يقدّموا دليلا على صـــحة رأيهم إلا أمثلة جمعوها من شـــعر من ســـبقهم من الشعراء منعوا فيها كلمات من الصرف كان حقّها الصرف.

وكان عليهم أقصد الكوفيين أن يسألوا مخالفيهم البصريين الآتي :

هل اختلف معنى الكلمات التي مُنِعَ صرفها وكان حقها الصرف؟

هل أوحت عندما منع صرفها بشيء لم نره فيها وهي مصروفة؟

أحصل منع صرفها بسبب من اختلاف لغات القبائل أو اختلاف النطق من شخص لآخر؟

والكلمات وهي تشير إلى مسمياتها هل نقص منها شيء أو زاد ؟

فإذا لم يجدوا فرقا فمن حقّ الشـاعر أن يسـتعملها بالطريقة التي تتلاءم مع استقامة الشعر...

لقد بلغ عدد الشـعراء الذين استشـهد بهم الكوفيون(23) ثلاثة وعشرين شـاعرا وكان يمكن أن يكتفوا بعدد أقل لو ناقشـوا المسـألة عقليا وكذلك البصـــريون لم يقدموا ما يُثبتُ صـــحة رأيهم وكل الذي فعلوه هو أنّهم تتبعوا روايات الكوفيين، وقدّموا روايات مخالفة لروايات الكوفيين، وإذا ما وجدنا أدلة تؤيد ما ذهب إليه الكوفيون. فهي من اجتهادات ثلاثة من النحويين البصـريين أجازوا منع صـرف ما ينصـرف، وهم (أبو الحســن الأخفش، وأبو علي الفارســي وأبو القاسـم بن برهان) فقد وجدوا أنّ حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله:

فبيناه يشري رحله قال قائل

لمن جمل رخو الملاط نجيب (المالقي، 1975م: 116) (13)

فقد حذف الشـــاعر الواو من (هو) فالأصـــل (فبينا هو) وهي متحركة فهذا يعني أن حذف التنوين الســـاكن أهون من حذف المتحرك فأجازوا منع صرف ما حقه التصريف، وكذلك حذف الواو من قول الشاعر

له زجلٌ كأنّه صـوت حادٍ إذا طلب الوسـيقةَ أو زمير

(المبرّد،1994م: 1/ 1267) (14)

فقد حذفها من (كأنه) والصـــواب من الضـــمة (الأنباري، 1998م: 46/2-47) (1)

وربما الذي ألجأ الشاعر إلى عدم صرف ما حقّه الصرف هو سهولة النطق في المواضع التي وردت فيها الكلمة ضمن سياق بعينه وربما منع الشـعراء الذين اسـتشـهد بهم الكوفيون الصـرف للكلمات (شـبيب، تنوخ، أنـاس، حنين، ديـار) (الأنبـاري، 1998م: 33/2-42) (1) وقد ســـبق حرفها الأخير مدٌّ أو ســـكون لذا وجدنا أن حذف تنوينها منحها ســـهولة في اللفظ، وأنا هنا لســـت بصـــدد وضـــع ضـــابط لهذا فقد ترد الكلمات نفسها في سياقات أخرى يكون تنوينها أصلح للنطق.

ونخلص من كل ما ســـبق أنه لا حاجة لأن يورد البصـــريون روايات أخرى للأبيات التي اســـتشـــهد بها الكوفيون فما دام الأمر لا يجرّ إلى اختلاف في المعاني.

ثمّ ما نصـــنع بروايات الكوفيين التي نطق بها الشـــعراء من زمن الاستشهاد ؟

ثم علينا أن ننظر إلى أن الاســم إذا أطلق على قبيلة أو مدينة و ســوى ذلك منع من الصـــرف، فالصـــرف و منعه حكمان جاريان على ألسـنة المتكلمين فنحن نقرأ قوله تعالى ((أَلَا إِنَّ ثَمُودَاً كَفَرُوا رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ)) هود ٦٨، فقد وردت ثمود في الآية مصـــروفة مرة وغير مصروفة مرة أخرى

... أما القول بأن الضرورة ألجأت الشاعر إلى ارتكاب ضرورة فليس بسـديد إذ لا ضـرورة يمكنها أن تلجئ الشـاعر إلى قول شـيء لا يتفق وقوانين اللغة.

نتائج البحث

اِجتهد الســـابقون من النحاة في تبني الرأي الذي يرونه أرجح إلا أنهم أبقوا الباب مفتوحا أمام الأجيال اللاحقة.

شغلت هذه الخلافات نحاة المدرستين الكوفية والبصرية ، وامتلأت بها ، مدوناتهم للوصول إلى الرأي الأرجح.

من خلال عملي في هذا البحث ظهر لي أن الكوفيين يتمسكون بالسماع الوارد عن العرب أكثر من النحاة البصـــريين حتى لو كان هذا الوارد قليلا.

من خلال دراســـتي لآراء النحاة المختلفة تبيّن لي أن الكوفيين غالبا ما يعتمدون في تأييد آرائهم على علماء القراءات القرآنية وما ورد عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقف ابن الأنباري في معظم المسائل التي وضع نفسه حكما في ترجيح رأي نحاة إحدى المدرســـتين إلى جانب الرأي البصـــري وهذا رأي فردي يستدعي أن يدليَ الآخرون بآرائهم مثلما فعل

وهذه دعوة للمجتهدين ليسلكوا السبل نفسها خدمة للغة القرآن المجيدة

References

1- Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf (Equity in Matters of Disagreement), Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577 AH), annotated by Hassan Hamad, supervised by Dr. Amil Badi' Ya'qub - Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, 1st edition, 1918 AH/1998 CE, Beirut, Lebanon.
2- Lisan al-'Arab by Ibn Manzur (d. 711 AH), Dar Ihya' al-Turath al-'Arabiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1416 AH - 1996 CE.
3- Commentary on Grammatical Definitions by Al-Fakihi (d. 1972 AH), study and editing by Dr. Zaki Fahi Al-Alusi, University of Baghdad, Bayt Al-Hikma, 1988 CE.

ISSN: 3005-5091 **DOI:** https://doi.org/10.69513/jnfh.v4.i2.a15

4- Al-Kitab, by Amr ibn Uthman, known as Sibawayh - annotated by Dr. Asil Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1416 AH - 1999 CE.

5- Ibn Aqil's commentary on Ibn Malik's Alfiyya (d. 769 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid - Dar al-Tala'i, Egypt - Cairo, 13th edition, 1964 AD

6- Ham' al-Hawami' Sharh Jam' al-Jawami', Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Shams al-Din, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut – Lebanon, 1st edition, 1418 AH-1998 AD.

7- The Hidden Gem in the Commentary on Ibn Al-Khabbaz's Alfiyya (d. 639 AH), edited by Hamid Muhammad Al-Ubaidi, Baghdad, Al-Riyadi Press, Al-Ani.

8- Al-Irshad ila 'Ilm al-I'rab (Guidance to the Science of Grammar), Shams al-Din al-Qurashi al-Kishi (d. 895 AH), edited by Dr. Abdullah al-Husseini and Dr. Muhsin Salim al-Umairi - Umm al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia.

9- Commentary on Ibn Al-Hajj's Kafiya by Radi Al-Din Al-Astarabadi (d. 686 AH), edited by Ahmad Al-Sayyid Ahmad, Al-Tawfiqiyya Library, Cairo, Egypt.

10- Al-Muqarrab by Ibn 'Asfur (d. 669 AH), edited by Dr. Ahmad 'Abd al-Sattar al-Jawari and Dr. 'Abdullah al-Jaburi, Al-'Ani Press, Baghdad, 1996 CE.

11- Qur'anic Readings and Prophetic Hadiths in Ibn Hisham's Awdaḥ Al-Masalik, by Dr. Ali Hussein Al-Bawab, Dar Al-Furqan, Amman, Jordan, 1st edition, 1402 AH – 1982 CE.

12- Hashiyat al-Sabban (The Commentary of al-Sabban), edited by Mahmud ibn al-Jamil - Maktabat al-Safa, 1st edition, 1422 AH/2002 CE.

13- Rasf al-Mabani fi Sharh Huruf al-Ma'ani (Arranging the Structures in Explaining the Letters of Meaning), al-Malqi (d. 769 AH), edited by Ahmad Muhammad al-Kharab, Zayd ibn Thabit Press - Damascus, 1395 AH/1975 CE.

14- Al-Muqtaḍab, by Abu al-Abbas al-Mubarrad, edited by Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Ministry of Endowments, Cairo, 1994 AD.